الحدث

لا تعني الصفقة التي تم التوصل إليها، أمس الأحد، لإعادة عبدالله حمدوك لرئاسة الحكومة السودانية، حلاً للأزمة التي تسبب فيها العسكر بعد انقلابهم في 25 أكتوبر/تشرين الأول الماضي، إذ لا يزال الشارع والكثير من القوى المدنية رافضين لأي تسوية مع الانقلابيين

صفقة البرهان وحمدوك

السلطة للعسكر ومعسكر الثورة يواجه

الخرطوم ـ **عبد الحميد عوض** الفاهرة، **العربي الجديد**

نجح العسكر في السودان في تحقيق هدفهم من الانقلاب الذي نفذوه في 25 أكتوبر/تشرين الأول الماضي، إذ يكرس الاتفاق السياسي الذي تم التوصل إليه، أمس الأحد، لإعادة عبدالله حمدوك إلى رئاسة الحكومة بعد إقالته في 25 أكتوبر، واقع وضع العسكر يدهم على السلطة مع إسقاط الشراكة الحقيقية مع المدنيين، خصوصاً أن اتفاق الأمس لقي رفضاً كبيراً من أبرز المكونات المدنية التي كانت مشاركة في السلطة. ويبدو أن التسوية الجديدة جاءت بضغط دولي-إقليمي، إذ تكشف الكواليس عن دور بارز أدته واشنطن للدفع بل وصياغة الاتفاق المعلن، بالتعاون مع أطراف إقليمية سعت لإرضاء الأميركيين مع إبقاء العسكر في الحكم، وهو ما أدى في النهاية إلى دفع حمدوك للموافقة على الصفقة، على الرغم من إعلان سابق عن فشل التفاوض بين حمدوك وقائد الجيش عبد الفتاح البرهان، وهو ما تُرجم بإعلان الأخير عن مجلس سيادة جديد في 11 نوفمبر/تشرين الثاني الحالي، وتسريب معلومات عن تفاوض مع شخصيات سودانية لترؤس حكومة جديدة. في المقابل، فإن التسوية الجديدة جاءت فيما كان حمدوك رهن الإقامة الجبرية (رُفعت عنه فور التوصل إلى الصفقة بينه وبين البرهان)، وهو ما يثير أكثر من علامة استفهام حول دوافع الأخير، على الرغم من أنه وضع موافقته في سياق «حقن الدماء». غير أن الرفض لما حصل، أكان من الشارع أو من حلفاء حمدوك المدنيين السابقين في السلطة، قد يتسبب في خلافات داخل صفوف القوى المدنية، خصوصاً أن لحمدوك جمهوره باعتباره شخصية حيادية وغير سياسية، ويؤدي إلى تقسيم قوى الثورة. في ظل هذه الوقائع، يبدو الانقلابيون هم المنتصرين مما حصل أمس، فهم فعلياً لم يتنازلوا عن شيء بالقبول بعودة حمدوك، ونجحوا في التخلص من وزراء كانوا يعتبرونهم مشاغبين داخل الحكومة، لتتحقق رغبات البرهان بعودة حمدوك من دون الشخصيات التي برفضها الانقلابيون، لتصبح السلطة فعلياً بيد العسكر، وهو ما بدا في الاتفاق عبر تنصيب مجلس السيادة «مشرفاً على تنفيذ مهام الفترة الانتقالية». أمام كل ذلك، يبقى رهان الرافضين للانقلاب الذي تسبب في سقوط 40 قتيلاً منذ 25 أكتوبر، هو الشارع، مع مواصلة آلاف المحتجين حتى بعد توقيع الاتفاق أمس، تظاهراتهم رفضاً لما حصل.

ووقّع البرهان وحمدوك، أمس الأحد، في القصر الرئاسي في الخرطوم، على إعلان سياسي للخروج من الأزمة التي خلقها الانقلاب العسكري، نصّ على إلغاء قراره إعفاء حمدوك من منصبه، مع التأكيد أن الشراكة الانتقالية بين المدنيين والعسكريين هي الضامن والسبيل لاستقرار وأمن السودان، وبناء على ذلك اتفقا على «إنفاذ الشراكة بروح وثقة، مع الالتزام التام بتكوين حكومة تكنوقراط مستقلة، على أن يكون مجلس السيادة مشرفاً على تنفيذ مهام الفترة الانتقالية من دون تدخّل مباشر في العمل التنفيذي، وإدارة الفترة الانتقالية بموجب إعلان سياسي يحدد إطار الشراكة بين القوى المدنية والعسكرية، وضمان انتقال السلطة الانتقالية في موعدها المحدد إلى حكومة مدنية منتخبة». كما اتفق البرهان وحمدوك على إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين، والإسراع في استكمال مؤسسات الحكم، وأهمها المجلس التشريعي، والمحكمة الدستورية، وتعيين رئيس للقضاء والنائب العام. كما نص الاتفاق على ضرورة إعادة هيكلة لجنة التمكين ومراجعة أدائها في الفترة السابقة مع رفدها بالكوادر والخبرات ومراجعة قراراتها، وفقاً لعمل لجنة الاستئناف ودرجات التقاضي الأخرى.

ونصّ الإعلان على أن تكون الوثيقة الدستورية لسنة 2019 المعدلة في 2020 هي المرجعية الأساسية القائمة لاستكمال الفترة الانتقالية، مع مراعاة الوضعية الخاصة بشرق السودان والعمل سوياً على معالجتها في إطار قومي، وعلى التزام الطرفين بضرورة تعديل الوثيقة الدستورية لاحقاً، بما يحقق ويضمن مشاركة سياسية شاملة لكافة مكونات المجتمع، عدا حزب المؤتمر الوطني المنحل. ومما جاء في الاتفاق أيضاً، الالتزام باتفاق جوبا بين الحكومة والحركات المسلحة، وضمان انتقال السلطة الانتقالية في موعدها إلى حكومة مدنية منتخبة، وبدء حوار واسع مع كل القوى السياسية والمجتمعية وقوى الثورة الحية، يؤسس لقيام مؤتمر دستوري. وحول عمليات القتل التي شهدتها الشوارع السودانية بواسطة سلطات الانقلاب العسكري، اكتفى الإعلان السياسي بالنص على التحقيق في الأحداث التي جرت أثناء التظاهرات.

وفي كلمة له خلال مراسم التوقيع على الاتفاق، قال البرهان إن «كل الأطراف تنازلت للوصول» إلى الاتفاق السياسي لإنهاء الأزمة، مشيراً إلى أن حمدوك «سيظل محل ثقة». وأضاف: «نعاهد الشعب السوداني على الوصول إلى انتخابات حرة ونزيهة في نهاية الفترة الانتقالية».

من جهته، قال حمدوك إن «توقيعي على الاتفاق مبني على أساس حقن دماء السودانيين والتركيز على البناء والتعمير». وشدد على أنه «لا بد من توافق على طريقة حكم السودان، ولا بد من التسليم بأن الشعب السوداني هو الحكم». وأضاف أن «الاتفاق يساعد على فك الاختناق داخلياً وخارجياً واستعادة مسار الانتقال لتحقيق الديمقراطية». لكن كواليس الاتفاق وعودة حمدوك إلى رئاسة الحكومة، تكشف عن دفع دولي للتوصل إليه، إذ ذكرت مصادر لـ«العربي الجديد» أنه تم التوصل إلى صيغة الاتفاق بوساطة من شخصيات وطنية، ووضعت خطوطه العريضة مساعدة وزيرة الخارجية الأميركية مولي في، التي زارت الخرطوم الأسبوع الماضي.

كما كشفت مصادر سودانية ومصرية مطلعة لـ«العربي الجديد»، أن التدخّلات الأميركية اشتملت على التحرك في أكثر من اتجاه، منها توسيط دولة الاحتلال الإسرائيلي، والتي تتمتع بعلاقات قوية مع المكون العسكري في مجلس السيادة السوداني، خصوصاً مع قائد قوات الدعم السريع محمد حمدان دقلو (حميدتي)، والبرهان. وأوضحت المصادر أن الولايات المتحدة طلبت من إسرائيل الضغط على العسكريين السودانيين من أجل الإفراج عن حمدوك وإعادته إلى رئاسة الحكومة، باستخدام ورقة التطبيع التي يحرص الإسرائيلي، والتي تتمتع بعلاقات قوية مع المكون العسكري في مجلس السيادة السوداني، خصوصاً مع قائد قوات الدعم السريع محمد حمدان دقلو (حميدتي)، والبرهان. وأوضحت المصادر أن الولايات المتحدة طلبت من إسرائيل الضغط على العسكريين السودانيين من أجل الإفراج عن حمدوك وإعادته إلى رئاسة الحكومة، باستخدام ورقة التطبيع التي يحرص عليها المكوّن العسكري في مجلس السيادة، لأنها تفتح المجال الدولي أمام النظام السوداني الجديد، وتحصّنه من العقوبات والعزلة الدولية، التي عانى منها النظام السابق بقيادة عمر البشير. وأضافت المصادر أن الولايات المتحدة تحركت أيضاً باتجاه آخر وهو مصر، ونجحت في الضغط على القاهرة لاستخدام علاقاتها بعسكر السودان وإقناعهم بضرورة عودة حمدوك، مشيرة إلى اتصالات أجراها مدير المخابرات العامة المصرية اللواء عباس كامل، بالبرهان، لإقناعه بإعادة حمدوك.

وأكدت المصادر أن القاهرة قبلت بهذه المهمة، حرصاً على علاقاتها مع الولايات المتحدة التي تحسنت في الآونة الأخيرة. وأضافت المصادر أن «تدخّل القاهرة لم يكن عن قناعة بضرورة إعادة المسار الديمقراطي الانتقالي في السودان، ولكنها خطة مرحلية تستهدف في النهاية سيطرة العسكر على الحكم مرة أخرى، وذلك من خلال المناورة بإعادة حمدوك، ثم محاصرته بملفات اقتصادية وأمنية تُفشل إدارته للحكومة». وأوضحت المصادر أن من ضمن تلك الملفات «الوضع الاقتصادي الصعب الذي يعيشه السودان، والذي يمكن أن يفجر غضباً شعبياً، بالإضافة إلى الملفات الأمنية، مثل الوضع في الشارع، ومسألة الحدود مع مصر والتي تتفجر من وقت لآخر». وأضافت المصادر أن «هذه هي الاستراتيجية التي اتفق عليها مدير المخابرات المصرية مع البرهان، ونائبه محمد حمدان دقلو، بعد «تكتيك» إعادة حمدوك في المرحلة الحالية». وأضافت المصادر أنه من ضمن الاستراتيجية المتفق عليها بين عسكر السودان ومصر، «البرهان على أن سيناريو عودة حمدوك، سيشق الصف المناوئ للانقلاب العسكري. وأشارت المصادر أيضاً إلى أن الولايات المتحدة نجحت أيضاً في ضم أطراف إقليمية أخرى إلى معادلة «عودة حمدوك» وهي السعودية والإمارات، واللتان على الرغم من عدم الرضا عن الصفقة لكنهما حتى الآن «غير متحمستين»، لكن هذا الاتفاق وجد معارضة قوية من الشارع والقوى السياسية. وبينما كان الاتفاق يُوقّع، كان آلاف السودانيين يحتجون في شوارع الخرطوم ومدن أخرى، وحاول بعضهم الوصول إلى القصر الرئاسي لكن قوات الأمن واجهتهم بإطلاق الغاز المسيل عليهم لتفريقهم.

وفي المواقف، قال المجلس المركزي لتحالف قوى الحرية والتغيير، إنه غير معني بأي اتفاق لعودة حمدوك لتشكيل حكومة جديدة، مشيراً إلى أنه يعمل مع الشارع لإسقاط الانقلاب العسكري ومحاكمة المتورطين فيه. وشدد في بيان على أن «لا تفاوض ولا شراكة ولا شرعية للانقلابيين»، وأن «جريمة تقويض نظام الحكم الشرعي والانقلاب على الدستور وقتل الثائرات والثوار، تقتضي تقديم قادة الانقلاب والانتهازيين وفلول النظام البائد المشكلين لهذه السلطة الانقلابية إلى المحاكمات الفورية».

من جهته، وصف تجمع المهنيين السودانيين في بيان الاتفاق الموقع بأنه «اتفاق خيانة»، معلناً رفضه له جملة وتفصيلاً، وأنه «لا يخص سوى أطرافه، فهو مجرّد محاولة باطلة لشرعنة الانقلاب الأخير وسلطة المجلس العسكري، وانتحار سياسي لحمدوك». وأضاف أن «نقاط اتفاق الخنوع، لا تعدو كونها حبراً على ورق»، متابعاً «طريق شعبنا أكثر وضوحاً الآن من أي وقت مضى، إسقاط شراكة الدم وكل من يلتحق بها».

جرى التوقيع على الاتفاق في القصر الرئاسي (فرانس برس)

مجلس السيادة سيشرف على تنفيذ مهام الفترة الانتقالية

تجمع المهنيين: اتفاق الخيانة الموقّع لا يخص سوى أطرافه

تصعيد النضال

أعلن حزب الأمة القومي السوداني في بيان، أنّ كوادره «ستظل تعمل على الأرض في العاصمة والأقاليم مع شعبنا الصامد الأبي وقواه الحية لمقاومة السلطة الانقلابية بكل الطرق السلمية المتاحة». كما أكد التجمع الاتحادي، الشريك الرئيس في حكومة عبد الله حمدوك، أنّ موقفه الحاسم هو «الانحياز لموقف الشارع وتصعيد النضال السياسي ضد المجلس الانقلابي حتى يسلم السلطة لحكومة مدنية خالصة»، واهاب بالشعب تصعيد العمل الميداني في كل الجبهات.

للحديث تتمة...

دولة تقتل الأحلام

وليد التليلي

قضى آلاف التونسيين ليلة حزينة مساء الجمعة، ولعل ليالي طويلة قاسية البرودة أخرى ستتبعها، بعدما سقطت أحلامهم بجرّة قلم من حبر الرئيس التونسي قيس سعيّد. اكتشف الرئيس فجأة أن قانوناً معروفاً في تونس برقم 38 ويتعلق بتشغيل من طالت بطالتهم وتجاوزت عشر سنوات، أنه قانون غير قابل للتطبيق، وأنه يبيع الأوهام للشباب، واقترح عليهم في المقابل حلماً جديداً ينسجه على طريقته التي لم تتبين لأحد إلى حد الآن. تفاجأ سعيّد اليوم بأن القانون غير قابل للتطبيق، بعدما كان قد وقّع بنفسه منذ عام عليه وصدر في الجريدة الرسمية، مع أن الرئيس كان منتبهاً في الوقت نفسه إلى تعديل قانون المحكمة الدستورية ورفض توقيعه. ولكن المشكلة الأكبر ليست في تقييم الرئيس للقانون في حد ذاته، بل تتعداها إلى ما هو أخطر، لأن المسألة أصبحت تتعلق بتواصل الدولة ومصداقيتها لدى شعبها ولدى المؤسسات الوطنية والدولية. فقبل أيام، كانت رئيسة الحكومة نجلاء بودن تتعهد بتطبيق كل الاتفاقيات التي أبرمتها الحكومات السابقة، في إطار استمرارية وتواصل الدولة واحترامها لمسؤولياتها وتعهداتها السابقة. وهذا أمر طبيعي، لأن الحكومات والرؤساء تتغير أما الدولة فتتواصل وتتعهد وتلتزم وتحترم تعهداتها، ولكن الرئيس انقلب على كل هذا وأسقط عُرفاً من أعراف الدولة.

والأخطر أن سعيّد أسقط أحلاماً لدى آلاف من الشباب، أو بالأحرى الكهول، الذين فاتهم قطار الحياة وهم ينتظرون وظيفة، وحتى عندما استعادوا بعضاً من حلمهم، جاء سعيّد ليسفه نسفاً.

ضجّت مواقع التواصل الاجتماعي في تلك الليلة بقصص حزينة وآهات موجعة وغضب جارف على دولة تقتل أبناءها، يكفي أن يستمع الواحد إلى شباب القصرين الذين خرجوا تلك الليلة يملؤون السكون بنشيد الغضب واليأس والثورة. لم تسمعهم الدولة العادلة، كانت نائمة، حتى حركة الشعب المؤيدة للرئيس، اعتبرت في بيان لها، أول من أمس السبت، أن القانون رقم 38 هو قانون من قوانين الدولة وجب أن يُنفذ. دولة تعجز عن تشغيل وإطعام شاب من كل عائلة، ما فائدتها؟ ما فائدة سياساتها ومخططاتها وموازنتها ومسؤوليها؟ هل يفهم العالم اليوم لماذا يرمي شباب من تونس ومن غيرها أنفسهم في البحر؟ منذ سنوات، التقيت شباباً تونسيين هائمين في إيطاليا، سألت أحدهم إذا كان يقبل العودة لو وفرنا له شغلاً، قال واثقاً وقاطعاً، «لا». كان يبحث عن حلم في مكان لا تُقتل فيه الأحلام.

متابعة

العراق: تغييرات انتخابية لإرضاء حلفاء إيران

بغداد ـ **زيد سالم**

تفيد التسريبات الصادرة من مركز العد والفرز الرئيسي التابع للمفوضية الانتخابات العراقية داخل المنطقة الخضراء وسط بغداد، بتغييرات جديدة على نتائج الانتخابات لصالح كتل وأحزاب ما يُعرف بـ«الإطار التنسيقي» الحليفة لإيران. وهي الكتل التي قادت حراكاً واسعاً خلال الأسابيع الماضية لرفض نتائج الانتخابات والطعن في سلامة عملية الاقتراع التي أجريت في 10 أكتوبر/تشرين الأول الماضي، وذلك بالتزامن مع تقديم القوى ذاتها أول شكوى للمحكمة الاتحادية العليا في البلاد، للطعن في نزاهة الانتخابات، وفقاً لبيان صدر عن تحالف «الفتح»، الذي يمثل الجناح السياسي لـ«الحشد الشعبي» في العراق، بزعامة هادي العامري.

وذكرت المفوضية، أمس الأحد، أن نتائج الانتخابات المعلنة سابقاً تأثرت «بشكل قوي»، بعد مراجعة الطعون التي قدمتها القوى المعترضة على نتائج الانتخابات. ونقلت وكالة الأنباء العراقية الرسمية (واع) عن عضو الفريق الإعلامي للمفوضية، عماد جميل محسن، قوله إن «المفوضية جاهزة لإعلان النتائج بعد بت الهيئة القضائية في الطعون كافة»، متوقعاً «إعلان النتائج النهائية خلال يومين». وأوضح أن «الطعون كان لها تأثير قوي على النتائج، لأن المحطات التي ألغتها الهيئة القضائية غيّرت عدد المقاعد، إلا أن النتائج النهائية التي تُحسم عند إعلانها». وأضاف أن «المحكمة الاتحادية تصادق على أسماء الفائزين بالانتخابات، أما الهيئة القضائية فتصادق على الطعون وتعتبرها باتة»، مشيراً إلى أن «المفوضية ستعلن النتائج بعد إتمامها، وأسماء الفائزين بمقاعد البرلمان ستُرفع إلى المحكمة الاتحادية للمصادقة عليها».

وكان محسن قد اعتبر، في ساعة متأخرة من مساء أول من أمس السبت، أن الهيئة القضائية التابعة للمفوضية أصدرت قرارات بإلغاء نتائج عدد من المحطات والمراكز الانتخابية لأسباب وصفها بـ«القانونية». وأكد أن المفوضية طبّقت تلك القرارات، متحدثاً عن احتمالية أن تحدث تغييرات في نتائج الانتخابات الحالية. كما أشار إلى احتمال صدور قرارات أخرى بإعادة عد وفرز بعض المحطات يدوياً، وهو ما يعني إطالة حساب حقيقة الانتخابات ونتائج أصوات الناخبين، لمنع الذهاب لسيناريو فوضى تهدد به القوى الرافضة للنتائج».

وتشير تسريبات حصلت عليها «العربي الجديد» من داخل مركز العد والفرز، إلى أن عدد التغييرات المؤكدة حتى الآن في مقاعد البرلمانيين ستة مقاعد، جميعها لصالح قوى «الإطار التنسيقي» الحليفة لطهران. وتتوزع المقاعد كالتالي: مقعدان في محافظة البصرة، وواحد في كل من بابل وكركوك وكربلاء ونينوى. وتشير مصادر إلى أن المرشحة عن حركة «حقوق» التابعة لـ«كتائب حزب الله»، وسن المشهداني، تقترب من الفوز بعد إبعاد فائز مستقل في محافظة كربلاء، إضافة إلى مرشحين يتّبعون الفصائل المسلحة في بغداد وصلاح الدين. في غضون ذلك، أعلن تحالف «الفتح»، بزعامة هادي العامري، أمس، أن الأخير أجرى لقاءات منفردة مع رئيس الوزراء الأسبق حيدر العبادي ورئيس «ائتلاف الوطنية» إياد علاوي، وجرى بحث ملف «تزوير الانتخابات». ونقلت وكالة الأنباء العراقية الرسمية (واع)، عن العامري تشديده في بيان على «ضرورة متابعة الطعون في الانتخابات النيابية بالطرق القانونية والقضائية». وكشف عن تقديم «الفتح» طعناً أمام المحكمة الاتحادية بشأن نزاهة الانتخابات، مؤكداً إلى أن «التغييرات التي ستعلن لاحقاً على موقع المفوضية ستأتي لصالح قوى وأحزاب معترضة على الانتخابات، في إشارة منه للقوى الحليفة لإيران الرافضة لنتائج الانتخابات. وأضاف أن «جميع الإجراءات التي تمت 31 أكتوبر الماضي، بعد الانتهاء من تدقيق أكثر من 14 ألف محطة انتخابية بشكل يدوي من دون العثور على أي فرق أو تلاعب بالنتائج، هي بالأصل عملية ترضية سياسية على حساب حقيقة الانتخابات ونتائج أصوات الناخبين، لمنع الذهاب لسيناريو فوضى تهدد به القوى الرافضة للنتائج».

التقى العامري العبادي وعلاوي لبحث «تزوير الانتخابات»

وفي السياق، كشف مسؤولان عراقيان في بغداد لـ«العربي الجديد»، أن التغيير الجديد في نتائج الاقتراع قد يصل إلى 10 مقاعد، تُمنح لكتل على حساب أخرى. وقال أحدهما إن «بغداد والبصرة وبابل وصلاح الدين وكركوك ونينوى ستشهد تغييرات، وسيتم إقصاء مرشحين فائزين وفوز آخرين». في المقابل، ذكر المسؤول الآخر، أن التغييرات التي ستعلن لاحقاً على موقع المفوضية قدمه تحالف الفتح إلى المحكمة الاتحادية يوم الخميس الماضي، فيه من الأدلة الكافية لإلغاء نتائج الانتخابات. وتواصل القوى الخاسرة حشد المئات من أنصارها أمام بوابة المنطقة الخضراء وسط بغداد، ونصبت خياماً أمام بوابتها الرئيسية وأغلقتها بشكل كامل، بالتزامن مع تلويح باقتحام المنطقة المحصنة والاعتصام داخلها.

وفي السياق، قال القيادي في حركة «عصائب أهل الحق» سعد السعدي، إن جميع قوى «الإطار التنسيقي» مع الاستمرار بما وصفه «التصعيد السلمي» ضد الجهات التي اقدمت على تزوير الانتخابات»، كاشفاً أن تحالف «الفتح» قدّم بشكل رسمي شكوى إلى المحكمة الاتحادية العليا، من أجل إلغاء نتائج الانتخابات البرلمانية المبكرة. وأضاف، في حديث مع «العربي الجديد»، أن «تحالف الفتح والقوى المعترضة على نتائج الانتخابات تمتلك أدلة على التزوير الذي أطال إلغاء المنصب في الحاضر». من جهته، اعتبر رئيس الحكومة السورية المؤقتة عبد الرحمن مصطفى اختيار الرفاعي مفتياً عاماً لسورية «تأكيداً جديداً للعالم أجمع على أن الشعب السوري ماض في ثورته، وأنه لن يستسلم لمحاولات النظام المجرم في التغيير الديمغرافي والمذهبي الذي يعمل على إحداثه في سورية». كذلك قدّم المراقب العام لجماعة الإخوان المسلمين في سورية محمد حكمت وليد التهنئة للشيخ الرفاعي، عبر «تويتر»، فيما شدّد الرائد يوسف الحمود، المتحدث باسم «الجيش الوطني» السوري المعارض، على أن «الإفتاء واتخاذ المرجعية لا يتطلب أن يكون المفتي وطالب الفتوى في حدود جغرافية واحدة».

وكان الباحث الإسلامي معتز الخطيب قد اعتبر، في حديث مع «العربي الجديد» من المجلس السوري، مُصيفاً أن المجلس «استثمر فرصة فراغ خلّفه النظام، فملأه، وبطريقة الانتخاب».

وكان النظام السوري قد نقل منذ أيام صلاحيات منصب المفتي العام للجمهورية إلى مجلس فقهي أنشأه في عام 2018، يضم رجال دين من الأديان والمذاهب والطوائف المختلفة، وهو ما اعتُبر من قبل شريحة واسعة من السوريين تعديلاً صريحاً على الهوية الدينية والمذهبية في دولة يشكل المسلمون السنّة أكثر من 80 في المائة من عديد سكّانها.

وبعد بدء الثورة السورية في عام 2011، انشطرت المؤسسة الدينية في سورية إلى نصفين، الأول ضم عدداً من العلماء التقليديين الذين اصطفوا إلى جانب نظام بشار الأسد، برأسهم المفتي السابق أحمد حسون، والذين برروا الإجرام الذي مارسته قوات النظام والأجهزة الأمنية بحق السوريين المطالبين بالتغيير. بينما ضم الثاني علماء من مختلف المحافظات السورية، جهروا بانتقاد النظام ومعارضته على منابر المساجد في أيام الجُمع، وأبرزهم شيخ القراء في دمشق كريّم راجح (95 عاماً)، والشيخ أسامة الرفاعي وشقيقه سارية، والداعية المعروف محمد راتب النابلسي، وسواهم.

وفي عام 2014، أسس العلماء المعارضون «المجلس الإسلامي السوري»، في مدينة إسطنبول التركية، وقبله بعامين، أسسوا في العاصمة القطرية الدوحة «رابطة علماء الشام»، بهدف «تشكيل مرجعية دينية وشرعية تضبط ممارسات الثوار في الميدان». من جهته، أسس النظام السوري في 2012 ما سمّاه «اتحاد علماء بلاد الشام»، لخلق مرجعية دينية لمواجهة الثورة التي كانت حينذاك في ذروة السلمية. وفي عام 2018 أسس النظام «المجلس العلمي الفقهي» وفيه أعضاء من الأكثرية السنّية، ومن مراجع الشيعة الإماميّة، ومشايخ العقل الدروز، ومشايخ العلويين، والإسماعيليين، ومن البطاركة المسيحيين. وظلّ هذا المجلس بلا تأثير واضح ومباشر على المؤسسة الدينية في سورية، حتى نقل إليه الأسد منذ أيام صلاحيات المفتي العام، وهو ما أحدث بلبلة في سورية، خصوصاً أن كل المعطيات تؤكد وجود دور إيراني في هذا المجلس لتمييع الهوية السورية من خلال اعتبار الأكثرية السنّية طائفة من بين عدة طوائف في سورية. ومنذ استيلاء حافظ الأسد على السلطة في سورية بانقلاب في عام 1970، اعتمد على المؤسسة الدينية في تدعيم نظامه، خصوصاً من قبل المفتي العام آنذاك أحمد كفتارو الذي شغل منصب مفتي سورية منذ وصول البعث للسلطة إلى حين وفاته، ولعب دوراً محورياً في تثبيت الأسد الذي لقي رفضاً من علماء معروفين، خصوصاً في العاصمة دمشق. وصنع النظام طبقة من العلماء الذين ساندوه في التحكم الكامل بالمؤسسة الدينية العريقة في سورية.

تقرير

النظام السوري والمؤسسة الدينية: تجريف الهوية

امين العاصي

لم ينتظر «المجلس الإسلامي السوري» المعارض طويلاً قبل أن يتحرك لمحاولة ملء الفراغ الذي تركه النظام السوري في المؤسسة الدينية العريقة في البلاد عندما أعلن منصب المفتي العام للدولة. وفي خطوة توقعها كثيرون، انتخب المجلس، الذي يضم علماء معارضين للنظام، ومقره إسطنبول، بالإجماع، مساء أول من أمس السبت، الشيخ أسامة الرفاعي مفتياً عاماً للجمهورية العربية السورية. ودعا المتحدث باسم المجلس، مطيع البطين، السوريين إلى الالتفاف حول «مرجعيتهم الدينية الموحدة»، مؤكداً في كلمة مصورة له أن «مقام الإفتاء مكانة مرموقة في تاريخ الحضارة الإسلامية، لم يجرؤ على المساس بها أحد حتى تحكمت هذه العصابة الطائفية في سورية، ففرغته من مضمونه وجعلته تعييناً بعد ما كان انتخاباً لمن يستحق». وتابع: «اكتملت حلقات التآمر على هذا المنصب حتى قامت هذه العصابة بإلغائه بالكلية».

ولاقى انتخاب الشيخ أسامة الرفاعي مفتياً عاماً لسورية ترحيباً واسعاً في أوساط المعارضة والفعاليات المدنية والأهلية السورية. ورأى رئيس الائتلاف الوطني السوري المعارض، سالم المسلط، أنه بانتخاب الشيخ أسامة الرفاعي مفتياً عاماً لسورية «يعود لهذا المنصب ثقله وأهميته وفاعليته، التي كانت قبل استيلاء النظام المجرم على الحكم في سورية، وتجييره المنصب لترويج نظامه، ومحاولته محو الهوية الثقافية والتاريخية لسورية، من خلال إلغاء المنصب في الحاضر». من جهته، اعتبر رئيس الحكومة السورية المؤقتة عبد

هتف الآسد النخبة الدمشقية من العلماء المعروفين (وجاي بشارة/فرانس برس)

الرحمن مصطفى اختيار الرفاعي مفتياً عاماً لسورية «تأكيداً جديداً للعالم أجمع على أن الشعب السوري ماض في ثورته، وأنه لن يستسلم لمحاولات النظام المجرم في التغيير الديمغرافي والمذهبي الذي يعمل على إحداثه في سورية»، كذلك قدّم المراقب العام لجماعة الإخوان المسلمين في سورية محمد حكمت وليد التهنئة للشيخ الرفاعي، عبر «تويتر»، فيما شدّد الرائد يوسف الحمود، المتحدث باسم «الجيش الوطني» السوري المعارض، على أن «الإفتاء واتخاذ المرجعية لا يتطلب أن يكون المفتي وطالب الفتوى في حدود جغرافية واحدة».

وكان الباحث الإسلامي معتز الخطيب قد اعتبر، في حديث مع «العربي الجديد» من المجلس السوري، مُصيفاً أن المجلس «استثمر فرصة فراغ خلّفه النظام، فملأه، وبطريقة الانتخاب».

وكان النظام السوري قد نقل منذ أيام صلاحيات منصب المفتي العام للجمهورية إلى مجلس فقهي أنشأه في عام 2018، يضم رجال دين من الأديان والمذاهب والطوائف المختلفة، وهو ما اعتُبر من قبل شريحة واسعة من السوريين تعديلاً صريحاً على الهوية الدينية والمذهبية في دولة يشكل المسلمون السنّة أكثر من 80 في المائة من عديد سكّانها.

وبعد بدء الثورة السورية في عام 2011، انشطرت المؤسسة الدينية في سورية إلى نصفين، الأول ضم عدداً من العلماء التقليديين الذين اصطفوا إلى جانب نظام بشار الأسد، برأسهم المفتي السابق أحمد حسون، والذين برروا الإجرام الذي مارسته قوات النظام والأجهزة الأمنية بحق السوريين المطالبين بالتغيير. بينما ضم الثاني علماء من مختلف المحافظات السورية، جهروا بانتقاد النظام ومعارضته على منابر المساجد في أيام الجُمع، وأبرزهم شيخ القراء في دمشق كريّم راجح (95 عاماً)، والشيخ أسامة الرفاعي وشقيقه سارية، والداعية المعروف محمد راتب النابلسي، وسواهم.

وفي عام 2014، أسس العلماء المعارضون «المجلس الإسلامي السوري»، في مدينة إسطنبول التركية، وقبله بعامين، أسسوا في العاصمة القطرية الدوحة «رابطة علماء الشام»، بهدف «تشكيل مرجعية دينية وشرعية تضبط ممارسات الثوار في الميدان». من جهته، أسس النظام السوري في 2012 ما سمّاه «اتحاد علماء بلاد الشام»، لخلق مرجعية دينية لمواجهة الثورة التي كانت حينذاك في ذروة السلمية. وفي عام 2018 أسس النظام «المجلس العلمي الفقهي» وفيه أعضاء من الأكثرية السنّية، ومن مراجع الشيعة الإماميّة، ومشايخ العقل الدروز، ومشايخ العلويين، والإسماعيليين، ومن البطاركة المسيحيين. وظلّ هذا المجلس بلا تأثير واضح ومباشر على المؤسسة الدينية في سورية، حتى نقل إليه الأسد منذ أيام صلاحيات المفتي العام، وهو ما أحدث بلبلة في سورية، خصوصاً أن كل المعطيات تؤكد وجود دور إيراني في هذا المجلس لتمييع الهوية السورية من خلال اعتبار الأكثرية السنّية طائفة من بين عدة طوائف في سورية. ومنذ استيلاء حافظ الأسد على السلطة في سورية بانقلاب في عام 1970، اعتمد على المؤسسة الدينية في تدعيم نظامه، خصوصاً من قبل المفتي العام آنذاك أحمد كفتارو الذي شغل منصب مفتي سورية منذ وصول البعث للسلطة إلى حين وفاته، ولعب دوراً محورياً في تثبيت الأسد الذي لقي رفضاً من علماء معروفين، خصوصاً في العاصمة دمشق. وصنع النظام طبقة من العلماء الذين ساندوه في التحكم الكامل بالمؤسسة الدينية العريقة في سورية.

مرور الكرام

مهرجان أو لا مهرجان: تلك هي المسألة في مصر

وائل قنديل

في اللحظة التي كان كثيرون ينتفضون ضد نقيب الموسيقيين لتعسفه مع الأساتذة حمو بيكا وشاكوش، وهلم جرا، رافعين شعار أن دور النقابة ليس مصادرة الفن وإنما الدفاع عن حقوق الفنانين، وأولها حرية الإبداع، كانت نقابة المحامين المصرية تسقط عضوية المحامي أسامة محمد مرسي، ابن الرئيس الراحل، وتشطبه من سجلاتها، لكن هذا الأمر لم يتحول حتى إلى خبر من سطرين في صحيفة، ولم يسترع انتباه أحد أو يثر اهتمامه.

في الموضوع ذاته، لم نسمع صوتاً يطالب نقابة المحامين بموقف ضد الحرب القضائية بحق مئات من أعضائها، ليس آخرهم المحامين زياد العليمي وهيثم محمدين ومحمد رمضان، وليس أولهم عصام سلطان ومحمد الباقر.

كما لم نسمع صوتاً يقول لنقابة الصحافيين إنها لا يجب أن تتحول إلى أداة بيد السلطة ضد أعضائها الذين يتعرضون للظلم، وليس آخرهم الصحافيين هشام فؤاد وحسام مؤنس.

القضية الأولى على جدول الاشتباك والثرثرة في مصر طوال الأسبوع الماضي هي الحرب المعلنة بين معسكر نقيب الموسيقيين هاني شاكر، ومعسكر ما يعرف بمطربي المهرجانات، ويقوده نجيب ساويرس. مع أغنية المهرجانات، أو ضدها... هذا عنوان الاشتباك الطاحن، الذي تتوارى تحت هديره كل المواضيع الأخرى، داخلياً وخارجياً، باستثناء قضية أمن قومي أخرى، تعشش في الصفحات الأولى من الجرائد، ولا تغيب عن واجهة المواقع الصحافية الإلكترونية، وهي معركة الممثل العجوز مصطفى فهمي ومطلقته الشابة.

في المقابل، تتراجع القضايا التافهة الصغيرة، وتغيب عن حوارات المشتبكين وسجالات التنويريين، من نوعية قرار وزيرة الداخلية البريطانية، صديقة الاحتلال الصهيوني ودامعته، تصنيف المقاومة الفلسطينية حركة إرهابية، أو مأساة الحريات التي تدهسها السلطة بالمجنزرات القضائية، من دون أن يرفع أحد صوته بكلمة، سوى همسات استرحام واستعطاف واستجداء للعفو. هنا، تختزل قضية الحرية إلى عركة يخوضها تشكيلان مختلفان لفريق واحد، تهبط بمفهوم الحرية الواسع بوصفها قيمة مطلقة وموضوع للنضال الإنساني، إلى حرية مطربي المهرجانات وحقهم في الغناء، بمواجهة استبداد سلطة النقيب هاني شاكر، ومصادرته حرية الجمهور في الاختيار، واتخاذ قرار الاستماع من عدمه.

يصدمك أن الاشتباك نفسه اشتعل وانطفأ عشرات المرات سابقاً، بالعناوين والشعارات ذاتها، وانتهى النهايات نفسها، الفرقتان، فرقة هاني وفرقة ساويرس، تتصافحان وتتبادلان قمصان اللعب في نهاية الجولة، التي تسفر، كما كل مرة، عن إعادة صياغة العلاقة بين معسكر نقيب الموسيقيين، وفيلق المطربين المهرجانيين، بما يضمن استمرار الاثنين معاً، لاعبين أساسيين في ملهاة تنتحل صفة القضايا الكبرى، وتتزين بمساحيق شعارات ضخمة، مثل حرية الإبداع، وحرية الجمهور في ذوقه الفني، ودكتاتورية الرقابة، ودور النقابة، والوصاية على المجتمع.

التفسير الأسهل لما يدور من معارك فارغة، يتم فرضها بالقوة على المجتم

الغلاف

قتيل و5 جرحى إسرائيليين في عملية فدائية على أبواب الأقصى

عملية القدس: لا أمن للمحتل

على الرغم من التدابير الأمنية المشددة لقوات الاحتلال في محيط المسجد الأقصى والبلدة القديمة في القدس، تمكن مواطنان فلسطينيان في أقل من أسبوع من هزّ العدو أمنياً هناك، فيما يعيد استشهادهما التذكير بأن لا أمن للمحتل، الذي يواصل الإمعان في تغوله الاستيطاني وسلب حقوق المقدسيين

القدس المحتلة ـ **نضال محمد وتد**
محمد عبد ربه

بعد أربعة أيام على استشهاد الشاب عمر أبو عصب، من بلدة العيسوية، على يد قوات الاحتلال في البلدة القديمة للقدس، بعدما نفّذ عملية طعْن أدت إلى إصابة جنديين إسرائيليين، وفيما كان عشرات المستوطنين ينفذون يوم أمس اقتحاماتهم اليومية للمسجد الأقصى، نفذ فادي أبو شخيدم، من مخيم شعفاط شمالي القدس، عملية فدائية على أبواب الأقصى، الذي يواجه تصاعد عمليات ومحاولات التهويد في محيطه. وفيما نعت حركة «حماس»، أبو شخيدم، الذي ينتمي إليها، تؤكد العمليتان عودة المعركة الأساسية بين الاحتلال والفلسطينيين، إلى مدينة القدس، لا سيما منذ بداية العام الحالي، بعدما تمادى الاحتلال في سلب المقدسيين حقوقهم، ومنازلهم. وتؤكد العمليتان أن لا أمن للمحتل، الذي يمارس أقصى إجراءات التشدد الأمنية في محيط الأقصى، حيث كان المستوطنون يدخلونه أمس بحماية قواته، التي سارعت إلى تامينهم وإخلائهم أمس من المسجد إثر العملية، وكذلك في البلدة القديمة. وتعتبر هذه التطورات، بعدما أدت العملية الفدائية أمس، إلى مقتل مستوطن، وجرح آخرين، بينهم شرطيان للاحتلال، ضربة جديدة لحكومة نفتالي بينت، وفريقها الأمني، والتي تزايد على سابقتها، في التغول الاستيطاني واستهداف حقوق المقدسيين، وهو ما يضع الشارع الفلسطيني، والمقدسي خصوصاً، في حالة غليان.

واستشهد الفلسطيني فادي أبو شخيدم (42 عاماً)، برصاص قوات الاحتلال، بعد إطلاقه النار صباح أمس، على إسرائيليين، في البلدة القديمة في القدس المحتلة، ما أدى إلى مقتل مستوطن (إلياهو كاي) وإصابة 4 آخرين بجروح، بينهم شرطيان للاحتلال.

واستشهد أبو شخيدم، قرب باب السلسلة، أحد أبواب المسجد الأقصى، بعدما حصل إطلاق نار بينه وبين قوات الاحتلال، وهو ما سمع دويه في البلدة القديمة. وإثر ذلك، فرضت قوات الاحتلال الإسرائيلي إغلاقاً تاماً في محيط باب السلسلة، وحي حائط البراق، وأغلقت بوابات المسجد الأقصى، والبلدة القديمة من القدس، وسط انتشار عسكري مكثف لها، وعلميات احتجاز للعديد من الشبان والتدقيق في هوياتهم، قبل أن تعيد فتح أبواب الأقصى مجدداً. وأفادت شرطة الاحتلال، بأنه «في حوالي الساعة التاسعة صباحاً (أمس)، نفّذ فلسطيني مسلح ببندقية من نوع كارلو (محلي الصنع)، عملية إطلاق نار في البلدة القديمة في القدس، أسفرت عن إصابة مدنيين اثنين بجروح خطيرة، وتم إخلاؤهما للعلاج في المستشفى وإصابة شرطيين آخرين بجروح طفيفة»، مشيرة إلى أنها قامت بتصفية المهاجم، ليُعلن بعد ذلك عن وفاة أحد الجرحى، وهو مستوطن من مستوطنة «موديعين». وأعلن وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي عومر بارليف، الذي وصل إلى مكان الهجوم بعد وقت قصير من وقوعه، أن أبو شخيدم «ينتمي للجناح السياسي لحركة حماس، وليس العسكري، وبحسب الصور التي لدينا، يبدو أنه كان

فرض الاحتلال إغلاقاً تاماً في محيط الأقصى والبلدة القديمة (مناحيم كاهانا/فرانس برس)

دعا بينت إلى اليقظة وأمر برفع حالة التأهب في القدس

أكدت «حماس» أن جرائم الاحتلال لن تبقى دون رد رادع

العمليات ستستمر

أكد المتحدث باسم حركة «حماس» في القدس، محمد حمادة، أن العملية الفدائية أمس «تأتي في سياقها الطبيعي»، وأن عمليات مثلها ستستمر رداً على محاولة الاحتلال إذلاء المسجد الأقصى. في المقابل، كان رئيس حكومة الاحتلال نفتالي بينت يدعو إلى «اليقظة» قبل عيد الأنوار اليهودي (28 نوفمبر/تشرين الثاني الحالي)، فيما قال الرئيس الإسرائيلي إسحاق هرتسوغ، الذي توجه إلى لندن أمس، إن «المجتمع الدولي يجب أن يصنّف حماس إرهابية».

الحدث

اعتبر سعيّد أن التظاهرات التونسية دليل على حماية الحريات (ناصر تليلي/الأناضول)

واشنطن تدعو تونس لإصلاح بمشاركة الجميع

تونس ـ **وليد التليلي**

بعد نحو أربعة أشهر من استئثار الرئيس التونسي قيس سعيّد بالسلطة السياسية، يرتفع الضغط الدولي عليه للعودة إلى المسار الديمقراطي، وهو ما تُرجم في اتصال هاتفي تلقاه سعيّد، مساء أول من أمس السبت، من وزير الخارجية الأميركية، أنتوني بلينكن. وذكرت الخارجية الأميركية أن «بلينكن تحدث مع الرئيس سعيّد لمناقشة ما جدّ من تطورات في تونس، بما في ذلك تشكيل الحكومة الجديدة وخطوات تخفيف وطأة الوضع الاقتصادي. وقد شجّع الوزير على انتهاج عملية إصلاح شفافة تشرك جميع الأطراف لمعالجة التحدّيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الهامة التي تواجهها تونس وللاستجابة لتطلّعات شعبها في استمرار التقدّم الديمقراطي».

فيما أفاد بيان صادر عن الرئاسة التونسية أن «المحادثة كانت فرصة لسعيّد لتوضيح الأسباب التي دعت إلى اللجوء إلى الفصل 80 من الدستور. وأوضح أن هذا القرار حتّمته المسؤولية التي يتحمّلها بعد أن تحوّل البرلمان إلى حلبة صراع وسالت فيه الدماء وتعطلت أعماله في أكثر من مناسبة، نتيجة للعنف المادي واللعنف اللفظي». وأضاف البيان أن «الحقيقة هي غير ما يتم الترويج لها، والدستور لم يُعلّق بل تم فقط تجميد عضوية أعضاء المجلس النيابي إلى حين زوال هذا الخطر، الذي لا يزال جاثماً على البلاد». وتناولت المحادثة كذلك «جملة من المحاور، أهمها العلاقات التونسية الأميركية الضاربة في التاريخ، وكيفية تطويرها في ظلّ الأوضاع التي يشهدها العالم وتمرّ بها تونس».

وأكد سعيّد أن «الفساد عمّ وانتشر في الدولة وفي المجلس النيابي ذاته، وحين رُفعت الحصانة عن أعضاء مجلس النواب تمت مقاضاة بعضهم ومنهم من كان محكوماً منذ سنة 2018، إلى جانب عدد من القضايا الأخرى التي لا علاقة لها إطلاقاً لا بالحريات ولا بالحقوق». واعتبر أن «الدليل على ذلك هو التظاهرات التي تُنظّم والاحتجاجات التي تقع بين الحين والآخر بكل حرية، ما لم يتم المساس بالأشخاص والممتلكات». ولفت سعيّد إلى أن «المغالطات التي يتم نشرها في الخارج لا أساس لها من الصحة ولا علاقة لها بالواقع، بل أكثر من ذلك يتم اللجوء إلى عدد من الشركات بأموال مشبوهة المصدر للإساءة إلى وطنهم تونس». وتمّ التأكيد في هذه المحادثة على أنه «يتم الإعداد للمراحل القادمة، وعلى أن الإرادة هي الخروج من هذا الوضع الاستثنائي إلى وضع عادي». وشدّد لضيفه على «ضرورة أن يتفهّم شركاء تونس أن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية هي المشكل الأساسي الأول، وزادتها اختلاق الأزمات وبثّ الأكاذيب والافتراءات تعقيداً، فضلاً عن الفساد ونهب مقدّرات الشعب التونسي ممّن يدّعون أنهم ضحايا، في حين أنهم المسؤولون عن هذه الأوضاع التي تردّت فيها البلاد وتردّت فيها المؤسسات».

فيما ذكر بيان الرئاسة أن بلينكن أعرب عن «رغبة بلاده في أن تجد هذه الإصلاحات طريقها إلى التجسيد في أسرع الأوقات»، مشدّداً على «مواصلة دعم الولايات المتحدة لتونس وتأييدها للدعم الذي يمكن أن تجده لدى عدد من الدول والمنظمات الدولية عندما تُضبط مواعيد الإصلاحات».

شرق غرب

سلطان عُمان يزور قطر

يقوم سلطان عمان، هيثم بن طارق (الصورة)، اليوم الإثنين، بزيارة رسمية إلى العاصمة القطرية الدوحة، تستغرق يومين. وأفادت وكالة الأنباء القطرية الرسمية «قنا»، بأن أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، سيبحث مع سلطان عمان في الديوان الأميري، سبل دعم وتعزيز العلاقات بين البلدين وأفاق تنميتها وتطويرها، إضافة إلى مناقشة آخر التطورات على الساحتين الإقليمية والدولية. وقالت مساعدة وزير الخارجية القطري لولوة الخاطر، إن العلاقات بين البلدين «راسخة ومتجذرة».

(العربي الجديد)

إدانة نيابية أردنية لقرار بريطانيا ضد «حماس»

دان 75 نائباً أردنياً، أمس الأحد، قرار الحكومة البريطانية اعتبار حركة «حماس» منظمة إرهابية، وحظرها في المملكة المتحدة. وقال النواب في بيان موقع باسمائهم، إنهم يدينون ويستنكرون القرار، معتبرين أنه «عدوان على الشعب الفلسطيني والأمة العربية، ومكافأة للاحتلال الصهيوني الذي يقتل الشعب الفلسطيني ويحتل الأرض ويحاصر أهل غزة».

(العربي الجديد)

الحريري: لبنان يقف على حدود جهنم

قال رئيس الحكومة اللبنانية الأسبق وزعيم «تيار المستقبل»، سعد الحريري (الصورة)، أمس الأحد، إن لبنان «دولة تقف على حدود جهنم». وكتب الحريري على «تويتر» في ذكرى استقلال لبنان، أنه «لو قيض للكلام الذي يتردد منذ عقود أن يتحقق، لكان لبنان اليوم جنة الله على الأرض، وليس دولة تقف على حدود جهنم»، مضيفاً أنه «محزن جداً أن يقع استقلال بلدنا ضحية حلقات متتالية من الجنون السياسي والأمني والطائفي».

(الأناضول)

الحكومة اليمنية: مأرب لن تسقط

أعرب وزير الخارجية اليمني أحمد عوض بن مبارك، أمس الأحد، عن ثقته بأن مدينة مأرب، آخر معاقل الحكومة اليمنية في شمالي البلاد، ستبقى تحت سيطرتها، مشيراً إلى تقدم يحققه الجيش اليمني في وجه الحوثيين. وقال بن مبارك خلال منتدى «حوار المنامة» في البحرين، إن «مأرب هي السد المنيع للبين، وأصبحت ضمن الأولويات الاستراتيجية للنظام الإيراني وأدواته في المنطقة»، محذراً من أن سقوطها «سيمثل نهاية للعملية السياسية في اليمن».

(فرانس برس)

إيران: بدء محاكمة عسكريين بقضية إسقاط الطائرة الأوكرانية

بدأت في طهران، أمس الأحد، محاكمة 10 عسكريين في قضية إسقاط طائرة ركاب أوكرانية «بالخطأ» في يناير/كانون الثاني 2020 قرب العاصمة الإيرانية، والتي أدت إلى مقتل 176 شخصاً. وقالت وكالة «ميزان» الرسمية للسلطة القضائية في إيران، إن «محاكمة تحطم الطائرة بي أس 752 بدأت برئاسة القاضي إبراهيم مهرآنفر أمام المحكمة العسكرية لمحافظة طهران»، مضيفة أن «10 متهمين من رتب مختلفة عرضوا أمام المحكمة».

(فرانس برس)

تقرير

ضجيج عسكري إسرائيلي ـ إيراني عشية استئناف مفاوضات فيينا

قبل أسبوع من استئناف مفاوضات فيينا بشأن الملف النووي الإيراني، يرتفع ضجيج الاستعدادات العسكرية الإيرانية والإسرائيلية، للتأثير على سير المباحثات

في موازاة اقتراب موعد استئناف مفاوضات فيينا بشأن الملف النووي الإيراني، في 29 نوفمبر/تشرين الثاني الحالي، تتردد الشروط المتقابلة حدّة، على وقع استمرار الاستنفار العسكري، من مناورات ولقاءات. في السياق، توجّه الرئيس الإسرائيلي، إسحاق هرتسوغ، أمس الأحد، إلى بريطانيا في زيارة رسمية يلتقي خلالها ولي العهد البريطاني الأمير ويليام، ورئيس الحكومة بوريس جونسون ووزيرة الخارجية ليز تراس، وأعضاء في البرلمان البريطاني. وأفادت الإذاعة الإسرائيلية بأن هرتسوغ سيحمل معه رسالة واضحة مفادها بأن على بريطانيا أن تكون أكثر تشدداً في مواجهة إيران.

وفي سياق المناورات الإسرائيلية الأخيرة، نقلت صحيفة «يسرائيل هيوم»، عن العقيد شاحر شوشانا، المسؤول عن قسم العلاقات مع أميركا الشمالية في الجيش الإسرائيلي، قوله إن التدريبات والمناورات العسكرية المشتركة لإسرائيل والولايات المتحدة ودول خليجية هي «جزء من الاستعدادات الصحيفة إلى أن شوشانا دفع الجيش للمساهمة في التحضيرات لزيارة سفيرة الولايات المتحدة في الأمم المتحدة ليندا توماس ـ غرينفيلد الأسبوع الماضي إلى إسرائيل. وأوضح شوشانا للصحيفة أن الزيارة بالنسبة إلى الجيش الإسرائيلي هي «استمرار لنفس الروح والسياسة التي نشهدها في الأشهر الأخيرة. هذه السياسة تمكّننا من توسيع حرية نشاطنا. ونحن نشهد على تعاون إقليمي جديد، ونريد أن نبني منطقة قادرة على مواجهة الإسلام المتطرف وعلى رأسه إيران». وأقرّ المسؤول الإسرائيلي بأن المناورة المشتركة للأسطول الخامس في الجيش الأميركي والجيش الإسرائيلي وجيوش من الخليج (الإمارات والبحرين) في البحر الأحمر أخيراً هي جزء من التعاون الجديد، ومن نتائج اتفاقيات «أبراهام».

في الغضون، كشف تقرير لصحيفة «هآرتس» أن رئيس الحكومة الإسرائيلية نفتالي بينت يتجه لزيادة ميزانية وزارة الأمن، وذلك لتحسين القدرات الهجومية للجيش الإسرائيلي، والتزود بصواريخ هجومية دقيقة الإصابة، لصالح سلاح الجو. وبحسب الصحيفة، فإن بينت يعتقد أنه ينبغي استغلال النتائج القومي العام والارتفاع المرتقب في النمو المتسارع للاقتصاد، تحديداً في الصناعات الإلكترونية، لرفع حجم الاستثمار في بناء القوة العسكرية. ولفتت الصحيفة إلى أن الجيش الإسرائيلي كان بدأ قبل عامين ببناء سلاح الصواريخ كقوة داعمة لسلاح الجو، وفقاً لتوجيهات وزير الأمن السابق أفيغدور ليبرمان، لمواجهة الترسانة الصاروخية لإيران وحزب الله وحماس والجهاد الإسلامي، بشكل محدود، والآن يتجه المستوى السياسي لتوسيع نطاق هذا التوجه.

وأوضحت الصحيفة أن الهدف هو تمكين وزارة الأمن والجيش من إبرام عقود طويلة لشراء أسلحة من الصناعات الأمنية الإسرائيلية، وأن إسرائيل لا تبني حساباتها على زيادة المعونات العسكرية الأميركية لها، خصوصاً أن الأجواء السائدة لدى الجناح اليساري للحزب الديمقراطي وفي الحزب الجمهوري تشير إلى تراجع في دعم الحزبين للمساعدات لإسرائيل.

بدوره، كشف المحلل العسكري في «هآرتس» عاموس هرئيل أن التقديرات في إسرائيل عشية استئناف المفاوضات النووية مع إيران متشائمة. وأضاف أن تقديرات أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية تؤشر إلى أن مندوبي إيران للمفاوضات سيتبنون خطاً متشدداً، في الوقت الذي تُبدي فيه الولايات المتحدة استعدادها للتنازل، بحسب هذه الأجهزة.

بدوره، اعتبر قائد سلاح البحرية بالحرس الثوري الأدميرال علي رضا تنكسيري أن الأميركيين تلقوا العديد من الصفعات في الخليج، أثناء الاشتباكات مع البحرية الإيرانية. وأضاف في كلمة ألقاها في المؤتمر الوطني السابع للطلاب التعبويين أن على الشباب أن يعرفوا أهمية الخليج، وأن إيران لديها موارد وقدرات مهمة فيه وتتمتع بموقع جغرافي مهم.

ونقلت عنه وكالة «فارس» قوله «قدمت بحرية الحرس الثوري 9 شهداء في معارك مباشرة مع الأميركيين للدفاع عن سيادة إيران في الخليج». ولم يعلن رضا تنكسيري أية تفاصيل أو معلومات عن أزمنة المعارك ولا حجمها.

من جهته، أكد النائب في مجلس الشورى الإسلامي الإيراني (البرلمان) أحمد علي رضا بيكي بأن الهدف من المفاوضات الجديدة في فيينا ليس الاتفاق النووي بل إلزام الغربيين، سواء أميركا أو الدول الأوروبية، بتنفيذ تعهداتهم على أساس الاتفاق وفي مقدمتها إلغاء العقوبات. ونقلت عنه وكالة أنباء «فارس» قوله «نحن الآن في مرحلة ينبغي فيها علينا اتخاذ قرار حاسم وواضح تجاه الاتفاق النووي لنحدد المصير الاقتصادي للبلاد».

(العربي الجديد)

أعلنت إيران مقتل 9 من الحرس الثوري في «معارك» مع الأميركيين

ينوي بينت تعزيز سلاح الجو الإسرائيلي عشية المفاوضات النووية (جاك غويز/فرانس برس)

متابعة

ليبيا: الدبيبة مرشحاً للرئاسيات

عشية إغلاق باب الترشيح للانتخابات الرئاسية الليبية، اليوم الاثنين، أعلن رئيس الحكومة عبد الحميد الدبيبة، ترشيحه أمس الأحد

طرابلس ـ **العربي الجديد**

دخلت مهلة تقديم الترشيحات للانتخابات الرئاسية الليبية، المقررة في 24 ديسمبر/كانون الأول المقبل، يومها الأخير، إذ من المقرر انتهاء مهلة قبول أوراق المرشحين لهذه الانتخابات، بعد ظهر اليوم الإثنين. لكن الاعتراضات على التشريعات الانتخابية لا تزال مستمرة. وبرزت المادة 12 من قانون الانتخابات الرئاسية، كنقطة خلافية، وهي التي تنصّ على حق الترشح لـ«كل مواطن سواء كان مدنياً أو عسكرياً متوقفاً عن العمل وممارسة مهامه قبل موعد الانتخابات بثلاثة أشهر». ومن شأن الالتزام بها، وبالموعد الدستوري للانتخابات، حرمان عدد من الشخصيات الراغبة في الترشح، وعلى رأسها رئيس الحكومة، عبد الحميد الدبيبة، الذي قدّم ترشيحه أمس. ولم تسفر كل الجهود التي بذلها قادة المجلس الرئاسي لإقناع العديد من الأطراف الليبية على إجراء تعديل على المادة الجدلية، لتسمح بمزيد من الترشيحات، لكن الدبيبة يقود مساعي قد تزيد من حجم الإشكاليات المحيطة بالقوانين الانتخابية. وكشفت مصادر مقربة من الحكومة في طرابلس لـ«العربي الجديد»، أن الدبيبة يسعى لحشد أكبر عدد ممكن من النواب، لعقد جلسة نيابية تؤدي إلى تعديل المادة 12.

وفيما شككت المصادر في قدرة الدبيبة على حشد عدد كاف من النواب لتعديل المادة، يبدو أن الوقت سيقف سداً أمام وصوله إلى هدفه. لكن المصادر كشفت عن مساع أخرى للدبيبة، برفقة شخصيات ليبية أخرى من حلفائه، تتمثل في استعداده للطعن في القانون أمام القضاء. وعلى الرغم من تجميد الدائرة الدستورية في المحكمة العليا منذ سنوات، إلا أن محاميه ومستشاريه القانونيين سيعملون على استثمار ثغرات يمكن تمرير مذكرة الطعن من خلالها إلى دوائر المحكمة العليا.

وفيما لم تفصح المصادر عن مضمون الطعن الذي يعتزم الدبيبة تقديمه، إلا أنها أشارت إلى أنه يرتكز على أساسات عدة، ومنها تأخر إرسال مفوضية الانتخابات لمقترحات التعديل على القوانين الانتخابية واعتمادها لهذه التعديلات، ما جعلها تعلن عن فتح باب الترشح للانتخابات الرئاسية في 8 نوفمبر/تشرين الثاني الحالي.

وبعد إقفال باب الترشيح اليوم، يُفتح الباب لتقديم الطعون في ملفات المرشحين بين يومي 25 نوفمبر و27 منه. وتحدد الرزنامة الانتخابية المعلنة من المفوضية أنها ستفصل في الطعون في 30 نوفمبر الحالي، وفي 3 ديسمبر المقبل، يسمح لأصحاب الملفات التي تم الطعن فيها بالاستئناف قبل أن تعلن المفوضية عن فصلها النهائي في الطعون في 6 ديسمبر. وفيما يرى أستاذ القانون الدستوري سليمان الرطيل، أن الإشكالات المتعلقة بالتشريعات الانتخابية تتخللها العديد من النقاط السلبية كعدم وجود قاعدة دستورية توضح شكل الدولة وآجال وجود السلطة الجديدة في الحكم وغيرها، إلا أنه يلفت إلى مسار آخر موازٍ للعملية الانتخابية ينتابه الكثير من الخلل، ويتعلق بلائحة الطعون التي أصدرها المجلس الأعلى للقضاء.

ويتطرق في حديث مع «العربي الجديد»، إلى أنه في 11 نوفمبر الحالي أصدر المجلس الأعلى للقضاء لائحة الطعن، وحدد مهام لجان الطعون والاستئناف، المكونة من 11 مادة، قُسّمت خلالها دوائر الطعن إلى ثلاث دوائر، في طرابلس وبنغازي وسبها. ويشدّد على أن صدور اللائحة من جانب المجلس الأعلى للقضاء، يُعدّ بمثابة اعتراف ضمني من مجلس القضاء بالقوانين الانتخابية الصادرة عن مجلس النواب.

ويحدد الرطيل اعتراضه على تقسيم دوائر الطعن، بالقول: «هذا يعني أن من أراد الطعن في ترشيح (اللواء المتقاعد خليفة) حفتر عليه أن يتوجه إلى دائرة القضاء في بنغازي. ومجلس القضاء وكل العالم يعرف أن هذا الأمر مستحيل في ظل قبضة حفتر الحديدية هناك».

يقود الدبيبة نشاطاً للعديد المادة 12 من القانون الانتخابي الرئاسي (حازم تركية/الأناضول)

تقرير

لا يزال من المبكر التكهن بما ستحمله الأعوام الثلاثة المقبلة من رئاسة جو بايدن، وما إذا كان الأخير سيترشح لولاية ثانية، وهو ما أكد أخيراً عزمه على فعله. ويرى مراقبون أنه إذا ما ترشح دونالد ترامب أيضاً في 2024 للرئاسة، فإن تنافس الرجلين مجدداً لن يكون هادئاً

بايدن يخطط لـ2024

رغبة في ولاية ثانية رغم انخفاض التأييد الشعبي

تأثر الكثير من الأسئلة حول وضع بايدن الصحي (Getty)

واشنطن ـ **العربي الجديد**

ارتفع الحديث في واشنطن، خلال الأسبوع الماضي، حول نوايا الرئيس الأميركي الديمقراطي جو بايدن بشأن انتخابات الرئاسة لعام 2024، بعدما كشف أكثر من موقع إعلامي محلي، عن إطلاع بايدن المقربين منه على عزمه إعادة الترشح. وعلى الرغم من أن صحيفة «واشنطن بوست» اعتبرت، أمس الأحد، أن أي رئيس أميركي لا يستطيع القول في العام الأول لولايته بأنه لن يسعى إلى ولاية ثانية، ما سيجعله رئيساً ضعيفاً، إلا أن مسألة إعادة ترشح بايدن، البالغ من العمر 79 عاماً، بعدما دارت الكثير من الأسئلة حول وضعه الصحي لدى ترشحه العام الماضي في وجه دونالد ترامب، تحتمل أكثر من نقاش، لا سيما أن انطلاقة عهده لم تحمل بالزخم المتوقع لها، سواء على الصعيد الداخلي، أو الخارجي، ما جعل مستوى التأييد الأميركي الشعبي له سريع الهبوط. وبرز اسم نائبة بايدن، كامالا هاريس، في كل التقارير الجديدة التي تحدثت عن نوايا الرئيس بالنسبة إلى عام 2024، لكنها بحسب مطلعين لم تعد الخيار الأنسب لخلافته. في موازاة ذلك، أظهر استطلاع أخير للرأي أجرته مؤسسة «ريدفيلد وويلتون للاستراتيجيات»، تقدّم ترامب على بايدن وهاريس في نوايا التصويت بعد ثلاثة أعوام. وقال 44 في المائة من المستطلعة آراؤهم إنهم سيصوتون لترامب، الذي كان ألمح إلى أنه سيكون مرشحاً للرئاسة في 2024، ولا يزال يملك سطوة كبيرة على الحزب الجمهوري، فيما حظي بايدن بدعم 39 في المائة. أما إذا كانت المنافسة بين ترامب وهاريس، فإن الأول قد حصل في الاستطلاع على 45 في المائة، فيما حصلت نائبة الرئيس على 36 في المائة. وتنشغل ماكينة التبرعات للحزب الديمقراطي حالياً، في الانتخابات النصفية للكونغرس في خريف العام المقبل، على أن يعلن بايدن رسمياً عن نواياه النهائية بالنسبة إلى إعادة الترشح، بعد ذلك، بحسب «واشنطن بوست». وأكدت الصحيفة أن الفحوصات الطبية الأخيرة التي أجراها الرئيس أفادت بأن صحته جيّدة. إلا أن «بدهية» إعادة ترشحه، ليست بالمستوى الذي كانت عليه مع الرئيسين السابقين، باراك أوباما وترامب. ويأتي ذلك في وقت يتعزز القلق لدى الديمقراطيين، من تقدم الجمهوريين عليهم، في ظلّ علامة إنذار مبكرة مع فوز الحزب المحافظ بانتخابات حاكمية فيرجينيا، وتراجع شعبية بايدن، مع نسبة تضخم عالمية تعاني منها البلاد، وتسجيل أسعار المستهلكين في الولايات المتحدة، الأسبوع الماضي، أكبر زيادة سنوية لها منذ 31 عاماً، مدفوعة خصوصاً بارتفاع أسعار المحروقات. وتعد هذه النقطة أساسية بالنسبة إلى توجهات الناخبين الأميركيين.

> تدنت شعبية بايدن أخيراً إلى ما دون 45 في المائة

> يعتزم الرئيس الإعلان عن نواياه بعد الانتخابات النصفية

وتساهم عوامل أخرى كثيرة في تدنّي شعبية بايدن، التي وصلت، بحسب استطلاع «سي أن أن»، إلى 44 في المائة، كمعدل وسطي لآخر 5 استطلاعات لها، فيما وصل التأييد له في ما خص تأمين الوظائف إلى 36 في المائة (استطلاع لجامعة كوينيبياك)، وإلى 41 في المائة بحسب «ريل كلير بوليتيكس». من هذه العوامل، عدم تحقق بعض تعهدات بايدن، لا سيما في ما يتعلق بتحدي فيروس كورونا، الذي كان ساهم في خسارة ترامب، وانقلاب بعضها عليه، كإنهاء أطول الحروب الأميركية في أفغانستان. ووسط ذلك أيضاً، تستعر الخلافات والانقسامات السياسية في واشنطن (حتى بين الديمقراطيين أنفسهم)، فيما ينظر الحلفاء الخارجيون للولايات المتحدة إلى بايدن، بأنه رئيس ضعيف، على الرغم من استمرار ارتياح الأوروبيين خصوصاً لرحيل المليارديرالشعبوي من البيت الأبيض. وإذا كان استحقاق أفغانستان قد خلّف موجة كبيرة من الاستياء لدى حلفاء واشنطن، من انسحابها الفوضوي، وعدم استشارتهم، يقف الرئيس الديمقراطي اليوم أمام استحقاق آخر، مع عودة المفاوضات النووية مع إيران، إثر توقف دام منذ يونيو/حزيران الماضي، بعد فوز المحافظ إبراهيم رئيسي برئاسة إيران. وتتوجس إسرائيل من استعادة واشنطن التفاوض بطريقة غير مباشرة مع طهران في فيينا، بعدما لم تحصل على الضمانات المطلوبة من الحليف الأميركي بشأن التشدد في ما يتعلق ببرنامج إيران النووي، كما لم تلمس وجود أي خطة أميركية بديلة تتعلق بإيران إذا ما فشلت المفاوضات. ويرى حلفاء لواشنطن في المنطقة، بأن الولايات المتحدة تبتعد عن الشرق الأوسط بشكل متسارع، وأن عليهم العمل منفردين لحلّ مشاكلهم. ويجعل ذلك من روسيا، في بعض الأوقات، بديلاً عن واشنطن بالنسبة إلى بعض هذه الدول، حيث يسود التشكيك بمواصلة التزام أميركا بحماية مصالحها. وعلى الرغم من أن وضع بايدن الداخلي ليس بأفضل حالاته، فقد خرجت التسريبات أخيراً عن عزمه إعادة الترشح للرئاسة. وكان السيناتور الديمقراطي السابق كريس دود، وهو صديق لبايدن، أول من أكد ذلك، قائلاً إن الشيء الوحيد الذي سمعه من الرئيس «هو أنه يخطط لإعادة الترشح، وأنا مسرور لذلك». وبحسب «واشنطن بوست»، فإن بايدن أكد لمجموعة صغيرة من المانحين خلال شهر نوفمبر/تشرين الثاني الحالي، عندما كان يشارك بشكل افتراضي في اجتماع لجمع التبرعات، أنه سيسعى لولاية ثانية، لكنه أضاف أنه «لم يتمكن يوماً بالتأكيد من وضع خطط لما بعد ثلاثة أعوام ونصف العام، أو أربعة أعوام». وتعليقاً على ذلك، قال حاكم ولاية بنسيلفانيا السابق، إد رينديل، الذي حضر الاجتماع، إن الرئيس «يقول في العلن ما يؤمن به، سوف لن يترشح في 2024 إذا شعر بأنه لن يستطيع أداء مهامه، لأسباب جسدية أو نفسية». لكن بحسب مقابلات الصحيفة مع 28 مسؤولاً واستراتيجياً داخل الحزب الديمقراطي، فإن تأكيدات بايدن لم توقف الجدل الداخلي في الحزب حول إمكانية ترشحه، حتى أن بعضهم، ومن المقربين من الرئيس، وتحدثوا شرط عدم الكشف عن هويتهم، قالوا إنهم لم يجدوا شخصاً واحداً تحدثوا معه حول المسألة أخيراً، رأى في فرضية إعادة ترشح بايدن أمراً واقعياً. وقال المحامي من ولاية فلوريدا، جون مورغان، الذي كان من كبار المانحين لحملة بايدن 2020، إنه ليس أكيداً أن الأخير سيسعى لولاية أخرى، متسائلاً: «ماذا سيكون وضعه الصحي بعد ثلاثة أعوام؟ عليكم أن تنظروا إلى جداول الوفيات في الولايات المتحدة، لتفهموا ماذا أقصد». وكان بايدن حتى اللحظة قد رفض القيام بما قام به سلفه، والإعلان مبكراً، أي في أول أشهر له في البيت الأبيض، عن عزمه إعادة الترشح، حيث إنه من المتوقع أن يفصح رسمياً عن نواياه في هذا الشأن بعد الانتخابات النصفية للكونغرس. وبحسب أشخاص مطلعين على المسألة، تحدثوا للصحيفة، فإنه إذا ما قرّر بايدن فعلاً الترشح، فإن المسؤولين في الحزب الديمقراطي عازمين على الوقوف إلى جانبه، على الرغم من الإحباط الذي قد يصيب أسماء أخرى في الحزب، بدأت العمل بذهنية أنها قد تكون على لائحة المرشحين للرئاسة.

وفي مقابل ترشحه، تخلق الفرضية المعاكسة أزمة أيضاً بالنسبة للحزب الأزرق، الذي يخشى من حملة تمهيدية للرئاسة قد تكون مشوشة ومفتوحة جداً، لاسيما أن كامالا هاريس، قد فقدت حماسة عدد من الديمقراطيين الذين لم يعودوا ينظرون إليها كخليفة لبايدن. ومن الأسماء المرشحة، وزير النقل بيت بوتيجيج، والسيناتورة إليزابيت وارن، والسيناتوران شيرود براون (أوهايو) وجيف ميركلي (أوريغون). وكان حاكم فيرجينيا السابق تيري ماكوليف قد أعرب عن رغبته في الترشح للرئاسة إذا ما تراجع بايدن عن ذلك، لكن خسارته في انتخابات الحاكمية أخيراً قد تضعف ورقته. ويحظى بايدن، كما يبدو، حتى الآن، بدعم الجناح التقدمي لدى الديمقراطيين، والذي يواصل مراكمة النفوذ داخل الحزب، ويعتبر أن أجندة الرئيس الداخلية واعدة ومتقدمة.

هاريس ليست معزولة

أكدت نائبة الرئيس الأميركي كامالا هاريس (الصورة)، الخميس الماضي، أنها لم تناقش مع بايدن بعد مسألة رئاسيات 2024، رافضة الافصاح عمّا إذا كان الأخير قد أخبرها بأنه سيسعى لولاية ثانية. وجاء تعليق هاريس، خلال برنامج تلفزيوني، رداً على ورود تقارير أشارت إلى أنها تشعر بأنها معزولة داخل البيت الأبيض. لكنها قالت إنها تشعر بـ«الرضى التام» مما انجزته مع بايدن حتى الآن، ومتأكدة من أنهما سينجزان المزيد.

شرق غرب

روسيا تندّد بـ«هستيريا» أميركا بشأن أوكرانيا

ندد المتحدث باسم الكرملين دميتري بيسكوف، أمس الأحد، بـ«هستيريا» تثيرها الولايات المتحدة بشأن اجتياح روسي محتمل لأوكرانيا، بعدما اتهمت دول غربية موسكو بحشد قواتها على الحدود. وقال في حديث للتلفزيون الرسمي: «تجري إثارة هذه الهستيريا بشكل مفتعل. يتهمنا الذين استقدموا قواتهم المسلحة (الولايات المتحدة) من الخارج بنشاط عسكري غير عادي على أراضينا».
(فرانس برس)

بوتين وباشينيان يناقشان قضية ناغورنو كاراباخ

أعلن الكرملين، أمس الأحد، أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بحث هاتفياً مع رئيس وزراء أرمينيا نيكول باشينيان قضية ناغورنو كاراباخ، والإجراءات اللازمة لاستقرار الوضع هناك. واندلعت في الأيام الماضية اشتباكات عنيفة بين أرمينيا وأذربيجان في الإقليم، هي الأعنف منذ توقيع اتفاق السلام، برعاية روسية، العام الماضي.
(رويترز)

الصين تخفض علاقاتها مع ليتوانيا بسبب تايوان

أعلنت وزارة الخارجية الصينية، أمس الأحد، خفض علاقاتها الدبلوماسية مع ليتوانيا، معبرة عن استيائها الشديد من فيلنيوس لسماحها لتايوان بإنشاء ما يمكن اعتبارها سفارة بها. وورد في بيان نشر على الموقع الإلكتروني الرسمي لوزارة الخارجية: «تجاهلت ليتوانيا الموقف الرسمي للحكومة الصينية، واستخفت بالوضع العام للعلاقات الثنائية، وتجاهلت القواعد الأساسية للعلاقات الدولية». وحثت بكين فيلنيوس على «تصحيح الخطأ» في أسرع وقت ممكن.
(رويترز)

إضاءة

«الجيش الإسلامي» الجديد: مشروع «طالبان» للقوات الأفغانية

تعمل حركة «طالبان» على إعادة تأسيس الجيش الافغاني الجديد، انطلاقاً من عدم ضمّ اي عنصر في الجيش السابق اليه، عدا قلّة لاسباب تقنية. وتنوي الحركة اسباغ طابعها الذي اعتمدته في العقدين الماضيين على الجيش العتيد

كابول ـ **صبغة الله صابر**

بعد سقوط العاصمة الأفغانية كابول بيد حركة «طالبان» منتصف أغسطس/آب الماضي انهار الجيش الأفغاني، الذي صرفت عليه الولايات المتحدة والمجتمع الدولي أموالاً ضخمة، بشكل شبه كامل. وبينما فرّ معظم قادة الجيش والجنرالات إلى خارج أفغانستان، بقي عناصر ذلك الجيش العاديون يواجهون مصيراً مجهولاً داخل البلاد، وينتظرون بفارغ الصبر العودة إلى عملهم من جديد، تحديداً الذين اختاروا الانتساب للجيش والقوات المسلحة من أجل توفير لقمة العيش. غير أن المواقف الأخيرة لحكومة «طالبان»، والتي أتت على لسان أكثر من مسؤول فيها، لا تشير لا من قريب ولا من بعيد إلى أن هؤلاء سوف يعودون إلى وظائفهم مجدداً، سوى من تحتاج لهم الحركة من التقنيين والمهنيين. فالحركة تعمل بشكل سريع على تأسيس جيش جديد غير الجيش الذي صنعته الولايات المتحدة.

وفي أحدث مواقف قادة «طالبان» حيال تشكيل الجيش الذي تسميه «الجيش الإسلامي»، قال قائد القوات المسلحة في الحكومة قاري فصيح الدين فطرت، في كلمة له خلال حفل تخرج جنود في الفيلق 313 في العاصمة كابول في 16 من الشهر الحالي، إن أفغانستان بحاجة إلى جيش قوي موثوق به ومعتمد. وأشار إلى أن عناصر الحركة أثبتوا على مدى العقدين الماضيين «ضراوتهم وقوتهم في وجه الاحتلال الأميركي، من هنا واجب علينا تشكيل جيش قوي ومعتمد، فجميع دول العالم من ديدنها الاعتماد على القوات المسلحة والجيش». وأضاف فطرت «لقد كان واجباً علينا دحر المحتل في السابق، بينما الآن علينا واجب الدفاع عن الدين والوطن، وهذا لا يمكن إلا بوجود جيش قوي وقوات مسلحة تحب الدين والوطن وتثبت ولاءها لهما». ولم يتطرق القيادي العسكري الكبير والمعروف في أوساط الحركة إلى مستقبل عناصر الجيش السابق، لكن إيحاءاته كانت تشير إلى أن الجيش الجديد سيتم تشكيله من عناصر الحركة الذين وصفهم بـ«المجاهدين الذين أثبتوا ضراوتهم وحنكتهم العسكرية مقابل الاحتلال الأميركي»، كما أشار إلى دفعات المجندين من «طالبان» الذين تخرجهم فيالق الجيش التي غيرت الحركة أسماءها، وجعلتها نواة لجيشها الإسلامي الجديد. ولم تتحدث «طالبان» حتى الآن عن عديد الجيش الجديد، إلا أنها تعلن بشكل متواصل تخريج عناصره بعد نيل التدريبات اللازمة في مختلف الفيالق، وآخرها تخريج 250 جندياً من فيلق كابول المسمى بالفيلق المركزي بعد تدريبات دامت شهرين.

> مجاهد: لا مكان لعناصر الجيش السابق في الجيش الجديد

وحول هذه المسألة، كشف القيادي الميداني في حركة «طالبان» في إقليم لوغر محمد عثمان، في حديث مع «العربي الجديد»، أن «وزارة الدفاع الأفغانية أمرت جميع الفيالق بتدريب الجنود، والهدف ليس تدريبهم على الحرب لأن مقاتلي طالبان كلهم مدربون على الحرب، بل تمرّ العملية بمرحلتين، المرحلة الأولى تتمحور حول اختيار الجنود من بين المسلحين، وفي المرحلة الثانية يتم تدريبهم وتعليمهم الضوابط العسكرية». وأضاف أنه «على أساس تدريب الفيالق سوف يتشكّل الجيش الجديد، أما الأمور التقنية فطالبان تراهن فيها حالياً على عناصر الجيش السابق، ولكن على أعداد قليلة كي لا تكلف الحكومة كثيراً من الناحية المالية واللوجستية». وفي خطوة أخرى، أعلنت وزارة الدفاع الأفغانية تغيير أسماء فيالق الجيش وجعلتها إسلامية، وتلك الفيالق هي: الفيلق المركزي ومقره كابول، وفيلق الفتح ومقره إقليم بلخ في الشمال، وفيلق عمري في ولاية قندوز في الشمال أيضاً، وفيلق البدري ومقره ولاية قندهار، وفيلق عزم في هلمند، وفيلق خالد بن الوليد ومقره ولاية لغمان في الشرق، وفيلق منصوري في مدينة كردیز في الجنوب، وفيلق الفاروق ومقره ولاية هرات في الغرب.

وتعليقاً على خطوات «طالبان» الأخيرة حيال تأسيس الجيش، اعتبر المحلل الأمني سنكر وزيري، في حديث مع «العربي الجديد»، أن «كل ما فعلته طالبان حيال تأسيس جيش جديد ليس غريباً وكان متوقعاً. وهي خطوات في حد ذاتها لا تعني القضاء على الجيش السابق، الذي كان من أهم الإنجازات التي أحرزتها أفغانستان خلال عقدين ماضيين». وشدّد على أنه «إذا قررت طالبان فعلاً الاستغناء عن عناصر الجيش السابقين، كما يُتوقع، فذلك سيشكل خيبة أمل لكل من يهتم بالمؤسسة العسكرية الأفغانية في ظل التنافس الموجود في المنطقة. ويعني هذا أن طالبان بحاجة إلى عقدين من الزمن وأموال ضخمة لتأسيس جيش جديد ومؤسسة عسكرية جديدة، تدريباً وتجهيزاً».

وما يتخوف منه وزيري، وهو أحد الموظفين السابقين في وزارة الدفاع، يبدو أن «طالبان» تعتزم فعله، إذ قال المتحدث باسم الحركة وكيل وزارة الثقافة والإعلام ذبيح الله مجاهد، في تصريح صحافي في 13 من الشهر الحالي، إن «في الجيش الإسلامي الجديد لا يوجد مكان لعناصر الجيش السابق، وطالبان تعمل على تشكيل الجيش الجديد من عناصرها هي». وأكد أن بعض ضباط الجيش خصوصاً في المجالات التقنية قد تتم دعوتهم للالتحاق، وهو ما حصل فعلاً، لكن عناصر الجيش السابقين لن يكونوا موجودين في الجيش الجديد. وقسّم مجاهد الجيش السابق إلى قسمين: عناصر الجيش العاديين والتقنيين، مؤكداً أن التقنيين مثل الطيارين وغيرهم قد تتم دعوتهم، وهم الآن يعملون في الحكومة. وقد تمكن المهندسون من ترميم 33 طائرة لسلاح الجو الأفغاني. أما العناصر العاديون أو العسكر ففي حد قوله لا تحتاج «طالبان» إليهم، قائلاً إن «معظمهم مدمنو مخدرات، وليسوا مهنيين أيضاً؛ بالتالي مسلحو طالبان أحسن منهم مهنة وتربية وحنكة عسكرية أيضاً، ولا حاجة لعناصر الجيش السابقين». ويشكل هذا الموقف من «طالبان» خيبة أمل للكثير ممن عملوا في صفوف الجيش وينتظرون دعوة الحركة للعودة إلى صفوف الجيش الجديد ليس حباً في العسكر لدى الكثيرين، بل بحثاً عن لقمة العيش وحصولاً على الراتب. وقال محمد جميل من سكان ولاية ننجرهار، الذي كان جندياً في الجيش ويعمل حالياً في أحد أسواق جلال آباد مقابل إيجار يومي، إنه ينتظر العودة إلى صف الجيش كي يتقاضى رواتب الأشهر الماضية ويواصل العمل، مضيفاً «أنا رجل مهني أخذت التدريبات وشاركت في الحرب، لكن هذا الموقف من طالبان مخيب لآمالنا؛ إذ إنها تضيع ما تعلمناه وتتركنا بلا عمل».

عناصر من طالبان في زيّ الجيش الاميركي في قندهار (مرتضى خاكفي/الأناضول)

مأرب أم المعارك

ماراثون الحرب اليمنية

يُمكن تلخيص كل الحرب اليمنية بما يجري حالياً في محافظة مأرب، التي يسعى الحوثيون للسيطرة عليها، مع تغيّر مجرى القتال لمصلحة الشرعية

بشير البكر

حرب مأرب تنتظر جولة جديدة أقوى من سابقاتها، بعد أن وصلت المساعي الدبلوماسية إلى طريق مسدود، ولم يفلح المبعوثان الأممي هانس غروندبرغ والأميركي تيم ليندركينغ، في إقناع الأطراف المحلية والإقليمية، بالتوصل إلى وقف إطلاق النار. وبدأ الطرفان الحشد من أجل المعركة الجديدة. قوات الجيش الوطني التابع للحكومة اليمنية الشرعية دفعت بتعزيزات كبيرة ومدربة إلى المحافظة، توزعت على الجبهات، للاشتراك في العمليات العسكرية التي يشنها الجيش الوطني وقبائل مأرب. من جانبهم، واصل الحوثيون حرب الاستنزاف بقصف مأرب بالصواريخ، في محاولة لإنهاك الجيش الوطني والقبائل، وفي موازاة ذلك تستمر غارات التحالف في محافظتي البيضاء ومأرب وصنعاء وصعدة، في الوقت الذي كثّف الحوثيون من عمليات القصف باتجاه المنشآت الحيوية والمقرات العسكرية السعودية في الأسبوع الأخير، على نحو تجاوز كل عمليات التصعيد السابقة.

بدأ الحوثيون هجومهم الكبير على المحافظة في فبراير/شباط الماضي، بعد أيام من إعلان الإدارة الأميركية نيّتها رفعهم عن لوائح الإرهاب، وتلا ذلك قرار واشنطن تعيين مبعوث خاص. وضاعف الحوثيون هجماتهم في مأرب للسيطرة عليها، كونها أهم وآخر معاقل الحكومة الشرعية والمقر الرئيسي لوزارة الدفاع، فضلاً عن تمتعها بثروات النفط والغاز، وفيها محطة مأرب الغازية، التي كانت قبل الحرب تغذي معظم المحافظات بالتيار الكهربائي، وبالإضافة إلى ذلك هي آخر ورقة يلعبها الحوثي في شمال اليمن، وعليها يترتب الربح والخسارة في الحرب الدائرة منذ أكثر من سبعة أعوام. ومرت حرب الحوثيين على مأرب بمحطتين أساسيتين. الأولى في مطلع عام 2015 بعد أن استولت الجماعة الحوثية على محافظة البيضاء، التي وصلت إليها في مطلع أكتوبر/تشرين الأول 2014 بعد إحكامها السيطرة على العاصمة، وكانت الوجهة التالية محافظة مأرب الاستراتيجية التي تبعد عن صنعاء 170 كيلومتراً. ودفع صمود مأرب التحالف الذي تقوده السعودية لاتخاذ قراره بالتدخل الميداني الحاسم الذي أفضى في نهاية المطاف إلى تحرير سد مأرب في أواخر سبتمبر/أيلول 2015، والتقدم في تحرير باقي مناطق المحافظة وصولاً إلى مشارف محافظة صنعاء، والاقتراب من العاصمة. أما المحطة الثانية فتمثلت بالحملة العسكرية، التي تشنها جماعة الحوثيين منذ يوليو/تموز 2020 للسيطرة على المحافظة، وتم الهجوم من ثلاثة محاور رئيسية الأول من محافظة الجوف، والثاني من جهة الجنوب غرب في المديريات الحدودية مع محافظة البيضاء، والثالث جنوباً في صرواح وغرباً في مديرية نهم. واشتد الهجوم الحوثي في فبراير ومارس/آذار 2021. واعتبر محللون أن الأطراف المتحاربة تسعى لتحسين أوضاعها الميدانية قبل أي محادثات، وأحرز الحوثيون تقدماً في مأرب في الأشهر الماضية نتيجة لعدة أسباب، على رأسها تراجع دعم التحالف والتركيز على جبهات أخرى مثل الساحل الغربي. والسبب الثاني هو حالة التعب التي لحقت بالمقاومة المحلية.

كادت المنطقة أن تسقط بعد أن خسرت القوات التي تدافع عنها عدة مواقع استراتيجية في النصف الثاني من أكتوبر الماضي، الأمر الذي استنفر أحزابا سياسية في المحافظة معربة عن استغرابها الشديد من إخفاق التحالف فيما وصفته بـ«سوء إدارة المهمة التي أنيطت به». ودانت تلك التشكيلات، في بيان شديد اللهجة، ما وصفته بخذلان قيادة الحكومة الشرعية لمحافظة مأرب. واعتبر مراقبون أن هذا البيان جاء متأخراً، وما عبّرت عنه الأحزاب لا يتوافق مع قيادتها على المستوى الوطني، ذلك أن فروع الأحزاب في مأرب لها مواقف تتجاوز الصراع الحزبي خارج المحافظة، وهو الأول من نوعه لمكونات سياسية مشاركة في الحكومة، وتتمتع بعلاقات وثيقة مع التحالف بقيادة السعودية، وهي: المؤتمر الشعبي العام، والتجمع اليمني للإصلاح، والحزب الاشتراكي اليمني، والتنظيم الناصري. ورجح البعض وجود صفقة ستسمح لأطراف من التحالف بمحاصرة مأرب كما حدث في محافظة تعز، وهذا معطوف على الموقف الأميركي من الحوثيين، ورفع بعض العقوبات عنهم.

حققت الشرعية تقدماً ملحوظاً في محيط مأرب (فرانس برس)

> كادت مأرب أن تسقط في الفترة الماضية لولا تدخّل أحزاب عدة
>
> تبدو معركة مأرب للحوثي وجودية بالنظر إلى كل ما حققه

وضع الحوثيون منذ مطلع عام 2020 عدة أهداف في مقدمتها تأمين صنعاء من أي هجوم بري محتمل، وتمكنوا من كسب عدة مواجهات مع الجيش اليمني الشرعي، وأهم تقدم عسكري حققوه كان في مديرية نهم بصنعاء في أواخر يناير/كانون الثاني 2020، بعد أربع سنوات من استيلاء القوات الحكومة اليمنية عليها. ونهم هي سلسلة جبلية تقع على بعد 40 كيلومتراً شرق العاصمة صنعاء. ومكّن ذلك الحوثيين من التقدم نحو محافظتي الجوف ومأرب. وتوغلوا في الجوف، الغنية بالنفط، المحاذية لمحافظة صعدة معقلهم والمجاورة للسعودية. وفي يونيو 2020 تقدم الحوثيون في محافظة البيضاء، وبالتالي باتت محافظة مأرب محاصرة من عدة محاور، ولذلك تقدموا في يوليو 2020 نحو منشآت النفط والغاز في منطقة صافر ومدينة مأرب. تبدو معركة مأرب للحوثي وجودية بالنظر إلى كل ما حققه من تقدم على الأرض. في الجنوب يسيطر المجلس الجنوبي الانتقالي، وفي الساحل الغربي قوات طارق صالح. وفي حال نجح الحوثي بالاستيلاء على المحافظة، فإن ذلك يعني إنهاء الحكومة الشرعية، وخسارة السعودية للحرب، وسيصبح الحوثي هذه المرة على حدود السعودية، وسيمد ذلك إيران بورقة قوة مهمة جداً. الموقع الجيوبولتيكي والمردود الاقتصادي يغريان الحوثي بمواصلة الحرب على المحافظة، التي كانت تزوّد اليمن باستهلاكه من النفط والغاز، وتعود على الموازنة العامة بحوالي 2,2 مليار دولار سنوياً. ومنها سوف ينفتح طريق الحوثيين باتجاه منطقة حضرموت ذات الاحتياطي النفطي الكبير في اليمن الموجود في وادي المسيلة، وكذلك مركز تسييل الغاز في بلحاف، علاوة على منفذ بحري على بحر العرب كانت تحلم به السعودية منذ زمن طويل. وستكون معركة حضرموت سهلة إذا نجح الحوثيون في السيطرة على مأرب التي تشكل آخر عقدة في وجه مشروعهم، وذلك بسبب طبيعتهما القبلية، وهذا أحد أهداف الحوثي من احتلال المحافظة التي تعد معقلاً قبلياً رئيسياً ومتماسكاً.

ويؤدي المحافظ العرادة دوراً أساسياً في ذلك، وينسب له الفضل في توجيه الحراك القبلي من أجل تحقيق مكاسب سياسية للمحافظة واليمن، وقبل أن يختلف عام 2010 مع الرئيس السابق علي عبد الله صالح، ويغادر حزب المؤتمر الشعبي العام كانت محافظة مأرب مفتوحة على النزاعات القبلية، ومخترقة من تنظيم القاعدة. وجاء العرادة ليوحّد كلمتها، وصار يلعب دوراً على مستوى البلد، وهذا ما تجلى خلال ثورة 2011 التي أيدها وانضم إليها، وهو شيخ قبيلة ولواء سابق في الجيش وقيادي في الحزب الحاكم. ولم ينجح صالح في ثنيه عن موقفه، واستمر في ذلك ووقف مع المبادرة الخليجية للحل في اليمن، وكان أهم قرار اتخذه الرئيس عبد ربه منصور هادي هو تعيين العرادة محافظاً لمأرب. وهذا ما أثار ارتياحاً شعبياً وقاد إلى ترتيب وضع المحافظة التي تقف اليوم كآخر معقل للشرعية في وجه العاصفة الحوثية، وما تبقى من قبائل خارجة عن سيطرة الحوثي. وهذا ليس تفصيلاً بل هو أحد مفاتيح حكم اليمن، فما كان للإمامة أن تخسر المعركة لو لم تقف ضدها قبائل البيضاء ومأرب والجوف. ومن هنا، فإما أن ينكسر المشروع الحوثي ويتراجع من مأرب، أو يتجاوز هذه العقدة ويتمدد جنوباً، وتلك جولة أخرى قد تقود إلى إعادة التشطير. إلا أن خسائر الحوثي في الشهرين الأخيرين تجعل مهمة السيطرة على مأرب عسيرة، فالجماعة الحوثية اعترفت بسقوط 14700 قتيل في صفوفها في مأرب منذ يونيو الماضي، والتحالف أعلن عن مقتل 27 ألف مقاتل حوثي في المعركة.